

المحور الأول: نظريات ومفاهيم علم الاجتماع المخاطر.

- نظريات علم الاجتماع المخاطر (أولريش بيك، أنتوني غدنز، إلياس نوبرت):

المحاضرة الثالثة: أنتوني غدنز Anthony Giddens:

تعتبر نظرية المخاطرة في جوهرها؛ محاولة لفهم التغيير الاجتماعي في العالم المعاصر، وهذا ما حاول أنتوني غدنز وضعه في مؤلفاته، حين أبرز منظورا نظريا حول التغييرات التي تكتنف عالمنا المعاصر. مؤكدا بأننا نعيش اليوم في عالم منفلت تحف به المخاطر التي تحدث عنها أولريش بيك. حيث ميز غدنز بين نمطين من المخاطر: الأول هو المخاطر الخارجية التي تأتي من خارجها أي من الطبيعة، والنمط الثاني هو المخاطر المصنوعة التي تتسبب الكائنات البشرية نفسها في ايجادها ، حيث أصبحنا نحيا في عالم يترنح على حافة الكارثة، فقد انحرف عن مجراه الأصيل بطريقة يصعب معها إعادته إلى صوابه، إننا نحيا في ما يسمي "الاقتصاد الرأسمالي العالمي"، الذي فيه تشكل العلاقات الرأسمالية الاقتصادية كفة الميزان للعالم، وحتى على الجانب الإيجابي أو الأكثر أهمية، نحن نحيا في نظام الدولة القومية العالمية؛ وهو نظام لا نظير له في التاريخ، ولكن فيه من الهشاشة الواضحة في تحطيم قواه العظمى، التي تسلح بها على الفوضى السياسية في النظام العالمي،

هذا النظام العالمي الذي نعيش فيه اليوم، يسوده الاغتراب والاضطراب واللايقين، مما يشكل أساسا عميقا لحالة العجز عن التنبؤ بالمستقبل. ويدفعنا دفعا للعيش في نظامه الكوني، ومع أننا لا نفهمه فهما كاملا، إلا أننا نشعر جميعا بتأثيره فينا، ونشاهد أولا توسع الرأسمالية وعولتها على صعيد الكرة الأرضية، ثم إن هذا التبدل يتوافق مع ظهور اقتصاد المعلومات، ومع الانقلابات المرتبطة بانطلاقة العلم والتكنولوجيا، وانتشار في نهاية القرن 20 لمثل الديمقراطية على كامل الأرض تقريبا، من باب الجاذبية على الأقل تظل هذه الميول الثلاثة كما يبدو لأنتوني غدنز، القوى الكبرى التي تقود المجتمعات؛ غنها محركات الحداثة. لهذا السبب يعتقد أنتوني غدنز بأننا نعيش في مرحلة انتقالية، نحو مجتمع كوسموبوليتي Cosmopolity شامل ومدفوع بقوى السوق، وبالتغيرات التكنولوجية والتغيرات الثقافية. هذا المجمع العالمي غير منقاد عن طريق الإرادة الجماعية. وتمثل فيه الحداثة نوعا من آلة هوجاء، تتابع طرقها متجاهلة رغبة كل واحد

هذه الحداثة التي يندر تحت مفهومها ثلاث مصادر للدynamية، كما يؤكد أنتوني غدنز وهي: الابتعاد، والانفصال، والانعكاسية. ويسر انفصال وإعادة الجمع بين الزمان والمكان؛ تزايد منطقة الحياة الاجتماعية، وتصبح وقائع وتفاعلات الحياة اليومية أقل ارتباطا بالثوابت، وأقل اعتمادا على الوجود المشترك للأفراد المنخرطين في هذه الحياة اليومية، وفي المقابل، يبسر ذلك تطور المنظمات الحديثة، ويسمح بظهور تأريخ راديكالي، يمكن من خلال ملاءمة الماضي بهدف تشكيل المستقبل. والأمر الأكثر أهمية أنه يبسر انفصال النظم الاجتماعية، ويشير الانفصال على رفع العلاقات الاجتماعية من سياقات تفاعلاتها الاجتماعية، التي تسمح بإعادة بنائها عبر مسافات زمنية ومكانية أكبر. إن الحداثة هي عملية عولمة في طبيعتها، وهكذا يرتبط التباعد المكاني-الزماني المحلي بالعالمي، من خلال آليات الانفصال المتمثلة في الشواهد الرمزية وهي وسائل الاعلام، إلى جانب النظم الخبيرة وهي نظم الإنجاز التقني والخبرة الشخصية. وهذا بالرغم من وجود عمليات إعادة تجمع، يتم من خلالها تقليل انفصال العلاقات الاجتماعية.

ليوضح هنا "أنتوني غيدنز" مدى قوة العلاقة بين العولمة والمخاطر. مؤكدا أن العولمة تؤدي إلى نتائج بعيدة المدى، وتترك آثارها على جوانب الحياة الاجتماعية جميعها تقريبا. غير أنها باعتبارها عملية مفتوحة متناقضة العناصر، تسفر عن مخرجات يصعب التكهّن بها أو السيطرة عليها. وبوسعنا دراسة هذه الظاهرة من زاوية ما تنطوي عليه من مخاطر. فكثير من التغييرات الناجمة عن العولمة تطرح علينا أشكالا جديدة من الخطر، تختلف اختلافا بينا عما ألفناه في العصور السابقة، بظهور ظاهرة الاحتباس الحراري، وانتشار أمراض من نوع جنون البقر، والجدل القائم حول الزراعة المعدلة جينيا، قد بدأت تطرح كلها مجموعة من الخيارات والتحديات الجديدة أمام الناس. وبدا الأفراد والجماعات والمؤسسات المتعددة الجنسية؛ تتخذ سلسلة من المبادرات والحملات الفردية والجماعية، لمواجهة مثل هذه المخاطر المحتملة. وقد أسهمت المعلومات المتضاربة، وربما المتناقضة أحيانا، عن كل من هذه المخاطر تثير مزيدا من القلق، بشأن ما ينبغي على الإنسان الحديث أن يمارسه، أو يتغذى به في حياتنا المعاصرة

وهنا يرى أنتوني غدنز؛ أن على السوسيولوجيا أن ترتبط من الناحية التاريخية بحركة تحول العالم هذه. وهنا يكمن مبرر وجود السوسيولوجيا، وهو أن تحاول فهم هذه العملية. حيث يجد في السوسيولوجيا نوعا من تعرف الحداثة على ذاتها، وعليها أن تستشف قدرات الحداثة الكامنة وحدودها. إلى جانب إضافة مفهوم الثقة الى جانب المخاطر، وهي الآمال التي نعقدها على الأفراد والمؤسسات في المجتمعات الحديثة. إذ يسبب غيابها شعورا بالقلق. وعلى العكس من المجتمعات قبل الحديثة، حيث ارتكزت الثقة والمخاطر

على ظروف المكان المحلية، وترتبط بشدة في طبيعتها، وتتسم بالمخاطر من جهة العالم المادي أو العنف في الحياة الاجتماعية، وتقدم الحادثة خطرا جديدا يتسم بالخطر المصنع. وهنا علينا أن نكن الثقة بمنظومة واسعة من الهيئات التي تؤثر في حياتنا، مع العمل على انتشار المعرفة السوسولوجية المنتظمة اجتماعيا، في شكل نظم موجزة، لنستطيع مواجهة ما يمكن أن نصادفه من مخاطر، ليصبح الخطر محدد للثقافة الواحدة والحياة الحديثة، أو يحل حتى محل التصور المسبق المرتبط بالثروة، وأن نتخلص من فكرة توجيه واع وتحت السيطرة لمصيرنا، مثلما كان يواجه علماء الاجتماع الكلاسيكيون؛ يمكن التأثير عليه من خلال اكتشاف قوى التغيير الاجتماعي ومحركاته، ومن خلال تعلم إدارة المخاطر، أكثر منها الرغبة بالسيطرة على كل شيء

ولتعلم إدارة المخاطر؛ يتطلب الأمر ممارسة الانعكاسية، بما تعنيه من إعادة التفكير ونقل وجه الرأي على كل من المستوى الفردي والمستوى المؤسسي. وهذا يعني أننا نقوم بصورة مستمرة بإنشاء دعائم شبكاتنا الاجتماعية وإعادة إنشائها، وتجديدها والحفاظ عليها. وفي الماضي كان يوجد ما أسماه غدنز اليقينيات الأونطولوجية Ontology أو الوجودية، وهي: المجتمع المحلي، الحياة العائلية، الزواج والعمل، وهي المجالات التي كان يتم تعريفنا بواسطتها، إلا أنها لم تعد توجد بأي معنى ثابت أو دائم، وليس لدينا الآن معرفة أو فهم واضح لمعاني هذه الجوانب من حياتنا، لذلك فإننا نصنع أو نصوغ أنفسنا ونعيد صياغتها حتى نتغلب على مشكلات التغيير المتواصل. أن الانعكاسية هو الاسم الذي أعطاه غدنز؛ للبحث عن الأمان الأنطولوجي الوجودي بسبب غياب المعالم التقليدية، التي ساعدتنا في الماضي على تعريف أنفسنا، وتحديد موقعنا داخل سياق ثقافي معين.

حيث تتمثل النزعة الانعكاسية في قيام الباحث يجعل نفسه موضوعا علميا، يسائل ويتساءل فيه عن قيمة منسقه من حيث التوفيق أم لا، في اختيار الأدوات البحثية من منهج وأدواته، إضافة إلى مساءلة شروط إنتاجه المعرفي. فمن الواضح أن الانعكاسية تيمة أبستمولوجية Epistemology تتجاوز مجرد الطرح المنهجي، حيث يعتبر أنطوني غدنز الانعكاسية بعدا مكونا ومشكلا للاجتماعي، تكتسب مكانها في نظرية للفعل، أو لنقل علم الاجتماع الفعل، على خلفية أن الأفراد حسب غدنز دوما مزودين بقدرة، أو كفاءة تتمثل فيما يعرفه الفاعلون حول ظروف فعلهم وفعل الآخرين، والذين يوظفونها في الإنتاج وإعادة إنتاج الفعل، أو مقدرتهم على فهم ما يفعلون أثناء أدائهم للفعل، انطلاقا من مسلمة أن كل البشر مزودين بالقدرات التي تتيح لهم معرفة شروط وظروف فعلهم اليومي، من الطبيعي، والحال هذه، أن يمارسوا رقابة تفكيرية

انعكاسية على افعالهم، وعلى بقية الفاعلين ويتحركون بطريقة روتينية في الابعاد الاجتماعية التي يرد الفعل في سياقها

لكن هذه الانعكاسية لا تعمل إلا جزئيا في المستوى الخطابي، مما يقود غدنز إذن إلى التفريق بين نمطين من الانعكاسية: الوعي الخطابي والوعي العملي. حيث يحيل الوعي الخطابي إلى كل ما يمكن أن يعبر عنه الفاعلون بطرق متنوعة شفويا أو كتابيا، أي ما نختصر فيه عادة مفهوم الوعي. ويعني الوعي العلمي، وهو مفهوم أكثر أصالة، كل ما يعرفه الفاعلون بشكل مضمّر، وكل ما يعرفون القيام به في الحياة الاجتماعية دون الحاجة إلى التعبير عنه مباشرة بطريقة خطابية. لا يعدم هذا المفهوم صلته بمفهوم الرتبة. فالحدود بين وجهي المهارة هذين عائمة ومتغيرة. على النقيض من ذلك. يلحظ غدنز، وبالإشارة إلى نظرية سيغموند فرويد Sigmund Freud في التحليل النفسي، أنه توجد حواجز، وخاصة الكبت، بين الوعي الخطابي واللاوعي. ذلك أن اللاوعي يتضمن أشكال الإدراك والاندفاع المكبوتة كليا، أو التي لا تظهر في الوعي إلا بعد تحويرها. يشكل اللاوعي أحد حدود مهارة الفاعلين البشر، إلى جانب جهل الفاعل بعض ظروف فعله، علاوة على أنه يفهم نظريا أسس فعله، غير أنه لا يستطيع بالضرورة على حوافزه. فالحافز هو الرغبة التي تلهمه غير الأسباب التي تكون ذات طابع عقلائي، وبالتالي يقيم غدنز تميزا بين مقدرة الفاعلين على التعبير بطريقة خطابية على نواياهم، والأسباب القائمة من وراء فعلهم، غير أنهم لا يوقفون عندها يتعلق الأمر بالبواعث، وهو الفرق الموجود بين الوعي الخطابي، أي ما يستطيع الفاعل عزله وفعله، والوعي العملي وهو ما يعرف الفاعل فعله فقط والبواعث اللاشعورية

وهذا ما يؤكد عليه أنتوني غيدنز عندما يرى أن هناك سبب أساسي لصعوبة التحرك وقيادة التغيير بوضوح. وهو يتعلق بالارتدادية أو الانعكاسية في المعرفة الاجتماعية. ففي العلوم الطبيعية بإمكانك أن تدرس وأن تتوقع سلوك الجسم ما، إذا كانت قد درست خصائصه وانتكاساته تجاه هذه البيئة أو تلك. أما في العلوم الاجتماعية فاعلة يختلف سلوكها تبعا للمعارف التي بحوزتها عن الحالة. إن مفهوم الارتدادية يعني أننا نعيش ضمن مجتمع ليس محكوما بالضغوطات الطبيعية أو برتبة التقاليد. فكل قرار تتخذه، كاختيار أن تلبس بهذا الشكل أو اختيار هذه البزة أو ذاك القميص، وهو فعل اعتيادي ولا يمكن أن يتم بشكل تلقائي، فهو يشكل جزءا من عملية دينامية لتشديد الذات، إن قرار أن تلبس بهذا الشكل أو ذلك يفترض أن تنظر حولك وأن تستعلم عن طرز الألبسة وأن تقوم بالاختيار... كل ذلك يشكل جزءا من الطبيعة الارتدادية للذات في المجتمعات المعاصرة.

وبالتالي تصبح المعرفة التي بحوزتنا عن المجتمع عاملا يرتد بفعله على المجتمع بالذات، وهذا ما بينه علماء الاجتماع الذين يواجهون الفرد الاجتماعي كفاعل كفاء. مثلا، لا يمكننا التنبؤ اليقيني بتصرفات العملاء الاقتصاديين (المنتجين والمستهلكين)، فهم يرتبون بشكل دقيق فعلهم تبعا لمعارف التي بحوزتهم عن الواقع الاقتصادي، فالبورصة تتطور تبعا لعوامل موضوعية، لكن أيضا وبشكل خاص تبعا للمحاكمات يجريها المستثمرين عن حالة السوق.

والملاحظ أن غدنز بعدما وضع مسلماته الفكرية يخلص الى اسقاطها على تيمة الحداثة وما تنتجه من مخاطر، فيطرح فكرة مغايرة يذهب فيها إلى كون علم الاجتماع في عصر الحداثة وما بعد الحداثة، اكتسى قيمة انعكاسية تتمظهر في أن الأفكار التي يأتي بها مثلا تتسلل إلى الأفراد وتؤطر أفعالهم، حيث أنهم يفكرون وفق مبادئ النظريات السوسيولوجية، مما يجعل النظرية السوسيولوجية في غدو ورواح بين الباحث وموضوع بحثه ، مما جعل أنتوني جيدنز يضع تعريفا للحداثة الانعكاسية بأنها: "السبب والمسبب، وهذا يعني أن الحيز الاجتماعي ليس فقط مكان الفعل، ولكن مكان التفكير في الفعل. الانعكاسية هي ملك للفعل الاجتماعي الذي يقود الفعل للتأثير على الفاعل والعكس، من خلال إرجاع دائم بين وصف الوضعيات والوضعيات نفسها".

وما يساهم في ذلك كون الحداثة هذه تتسم بانتشار مهول لوسائل الاتصال، مما يجعل المعلومة ناهيك عن كونها مادة ممتازة للنقد والتعليق تؤثر مباشرة على حياة الناس وتعيشه في مخاطر، وعليه تظهر الوشائج العميقة بينهما، وهكذا تتضمن التفكيرية أو الانعكاسية مصير علم الاجتماع، لأنها تحمله إلى أقصى حدوده وهب ذاتها حدود النقد، وفي الحالة النقيض فإنه يلعب السلطة لمساهمته في ستر الحقائق والتدليس عليها. من المؤكد أننا نقف هنا على مرمى حجر أو نظر من نظرية هابرماس الموسومة "بالفعل التواصلي"، والتي يحركها نفس المهماز الفكري المتمثل في دور وسائل الاعلام المفترض في توسيع دائرة الديمقراطية ، وظهور مجتمع المخاطر.

وهنا تطرح المشكلة العظمى لمجتمعاتنا، وهي تعلم إدارة المخاطر أكثر منها الرغبة بالسيطرة على كل شيء، لأننا نعيش في عالم من "الارتدادية" المتزايدة، حيث تحصل العديد من المخاطر في كل وقت ولا نملك تجاهها خبرة تاريخية، فالاستبيانات حول سلوك الناخبين مثلا تساهم في تغيير استراتيجيات التصويت. والمؤشرات الاقتصادية حول مستوى النمو، حول مستويات البطالة-بتحريض أو نهى المنتجين على الاستثمار والمستهلكين على الاستهلاك-ترتد بفعلها إذن على النمو أو البطالة. إن المعارف التي

تنتشر في المجتمع بخصوص السلوكيات الجنسية، تساهم بالمقابل في تعديل التصرفات الجنسية، ما الذي يجب قوله إذن إلى المواطن؟ إن كل ما تقوله، له عواقب على المخاطر بالذات. إن بث الخوف في نفس المواطن يعتبر إشكالية: في بعض الظروف يكون من الضروري بث الخوف. لكن إذا ما بثت الخوف أمام كل تهديد، فإن المواطنين سيفقدون شيئاً فشيئاً قدرتهم على الاستجابة. هذه واحدة من المعضلات الجديدة للسياسات المعلنة والعمومية.

وهنا تبرز انعكاسية نظرية الهيكلية عند غدنز، التي تعتبر ملمحا رئيسا للعمل الاجتماعي، لأنها تقوم على معنى خاص في نظريته حول الحداثة، وفي ظل الظروف الناشئة من الانعكاسية الكلية WholsalCReflexivity، فإن كل شيء بما في ذلك الأفراد والمؤسسات يصبح منفتحا أمام الانعكاس والرقابة الذاتية، بما في الانعكاسية في حد ذاتها، ويتم تناول الممارسات الاجتماعية باستمرار، ويعاد تناولها في ضوء المعلومات الداخلية وعمليات التقييم الذاتي. ويؤدي ذلك إلى أن يأخذ غدنز في اعتباره تحول الملامح الشخصية للوجود اليومي في الحداثة، وتدفع ضغوط العمل والحياة المنزلية الأفراد باتجاه إعادة البناء المستمرة للهويات الذاتية، باعتبارها جزءا من مشروع انعكاسي، وفي ظل هذا المشروع القائم على السيرة الذاتية، بصورة لا يمكن تفاديها، تتم الاختيارات الفردية في سياق مجموعة من المنحنيات والخيارات متولدة بواسطة نظم مجردة، وترتبط الحداثة بحدوث تحول في أسلوب الحياة، تحول في الحميمية التي تنتظم بها صلات الفرد الانعكاسية، وتتشكل باعتبارها علاقات صرفه ترتبط بالالتزام ومطالب لصالح الحميمية، وتتطور مثل هذه الثقة من خلال الإفصاح المتبادل فقط التي توجد خارج العلاقة ذاتها.

لتنسحب الانعكاسية إلى مجال أوسع من زاوية تداعياتها الاجتماعية، فالشرعية لعلمية ليست وليد الصدفة بل هي بناء اجتماعي حسب أنتوني غدنز؛ التنشئة التي تستند للإنتاج العلي مكانة غير مشكوك فيها، مما ينجم عنه احتكام لأشكال التخصصات لاسيما التقنية منها، وترد نفس هذه النظر بشكل أكثر راديكالية على لسان بيك عندما يصر على أن الخطر لم تعد الطبيعة، وإنما هو البحث العلمي بفعل أن استعمالات العلم الحديث، لم تعد سيطرة الانسان بل تنقلت منه. لتظهر بذلك الانعكاسية كثورة معرفية وعملية في آن معا، بوصفها تستجيب لتجاوز الإشكالية القديمة؛ الذاتي في مواجهة الموضوعي، والعكس تحت وطأة المناهج الكيفية منذ لحظات تلغنها الأولى عن مدرسة شيكاغو، خالصة إلى الإقرار بوجود نسبية مطلقة تجعل الحقيقة العلمية تقاطع وجهتي نظر الباحث والمبحوث معا، ليكون أكبر إنجازاتها التوكيد على انتقاء وجود معرفة مطلقة، ولكن توجد تأويل ممكنة لفهم ممكن.

تبدو الانعكاسية كصيحة أخلاقية وديمقراطية؛ بدليل قول بورديو Bordeaux " هناك ضرورة لإدمان الرؤيتين، الموضوعية والمنظورانية بفضل عمل ينحو الى موضعة الموضعة، القيام بنظرية لأثر النظرية، تقرض نفسها لسبب آخر أساسي بلا شك، من وجهة النظر النظرية أو الأخلاقية والسياسية: البناء العلمي للفضاء الموضوعي للأعوان وللخواص الفاعلة، تنحو الى تعريض الإدراك الشامل والغامض لفئة الأقوياء، لإدراك تحليليا وانعكاسيا يحطم إذن الغموض والضباب، وعدم الدقة والريبة التي تشكل التجربة العادية. إن فهم موضوعيا مجتمع المخاطر الذي نعيش فيه دون فهم منطق هذا الفهم، وما يفصله عن الفهم العملي، هو الامتناع عن فهم ما يجعل هذا العالم قابلا للعيش ومعاشا بسلام وأمان دون مخاطر.

حيث تعد الانعكاسية أساس تجاوز المخاطر، وتساعدنا لفهم ماهية موضوع علم الاجتماع المخاطر، من خلال امتلاك القدرة على اتخاذ ذهنيا مسافات مع المخاطر وأن ندرك هذه المخاطر، أو نقوم حسب صياغة غدنز بالدخول في اشتباك إيجابي مع الخطر. ومن المهم أن هذا الوضع يوضح أيضا وجهة نظر غدنز عن ثنائية البناء او ثنائية الهيكلية، حيث يتسبب البناء في أحداث الفعل، كما يعزز الفعل أو يعيد إنتاج البناء الذي يحدث الفعل داخله .